



□ جامعة 8 ماي 1945 قالمة
□ كلية الحقوق والعلوم السياسية
□ مخبر الدراسات القانونية البيئية (LEJE)



□

□ الملتقى الدولي حول :

□ النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري

□ يومي 09 و10 ديسمبر 2013

□ مداخلة بعنوان

الإدارة البيئية للتجمعات الحضرية في الجزائر

□ من إعداد

الأستاذ: حسام بوحجر

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

المقدمة :

تعتبر المدن والتجمعات الحضرية في تطورها المستمر والتغيرات السريعة في اعداد السكان وأنماط الحياة الصناعية والاقتصادية وعدم الاتزان بين هذا النمو وقدرة البيئة على احتوائه ، الامر الذي أدى الى تغيرات ملموسة في الأنماط العمرانية، التي انتجت بدورها العديد من المشكلات البيئية الرئيسية كحالة اتساع المدن والذي يؤدي في أغلب الأحيان الى تدهور العديد من البيئات الطبيعية وفقدان التنوع الحيوي بها وصعوبة ادارة الازمات الناشئة عنها فضلا عن ايجاد الحلول المناسبة للحد من الأعباء والتدهور الخدمي المرتبط بشكل مباشر من ايجاد بيئة صحية وسليمة .

ونظرا لارتباط النشاط الاداري البيئي بوجود تخطيط أو قواعد بيئية تصورية انطلاقا من كون المدن هي أحد أهم أسباب المشكلات البيئية فهي في نفس الوقت ينبغي ان تكون الأقدر على معالجة قضايا البيئة ومشكلاتها ، وذلك لامتلاكها للمقومات والقدرات الاقتصادية والبشرية والاجتماعية، باعتبار المدينة تتركز فيها رؤوس الاموال ومراكز الابحاث والجامعات والهيئات الاجتماعية المتنوعة التي يمكن ان تستغل وتستثمر في الإدارة البيئية، وتحليل المشكلات البيئية ، وعليه فلى المشكلات التي تتعرض لها البيئة الحضرية متشعبة بين المفاهيم والاحتياجات السياسية والاقتصادية والمقتضيات الاجتماعية، بين الرغبة في التطور وإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المزممة في الاسكان والتطور وتلبية الاحتياجات اليومية وإحلال السكنية الامنية والصحية والاقتصادية مما يستدعي بقوة الى وضع استراتيجية ادارية للحفاظ على البيئة ، و حمايتها تحت اشراف مكين من قبل الدولة وأجهزتها الرقابية شريطة عدم التعرض لمقومات التنمية ، مما يجعلنا نقف في معضلة الموازنة تلك امام التساؤلات الآتية :

ما هو دور الادارة البيئية للتجمعات الحضرية وما مدى ملائمة التنظيم الاداري لحماية البيئة في الجزائر ؟
وللإجابة عن هذه التساؤلات نستعرض في محورين في اطار علمي وقانوني :

المحور الأول : العوامل والمشكلات المؤثرة على البيئة الحضرية وواقع الحالة الجزائرية للإدارة البيئية

المحور الثاني : التطور القانوني للإدارة البيئية في الجزائر

المحور الأول : العوامل والمشكلات المؤثرة على البيئة الحضرية وأدوات الإدارة البيئية

تعتبر المدن محيط بيئي يتعرض للكثير من العوامل التي تؤثر بجودة الحياة فيها فهي عرضة للتلوث والضغط الجوي وارتفاع درجة الحرارة وقلة التهوية ناهيك عن اشكالية وجود الامكانيات اللازمة لتهيئة الاقليم ، والعمل على ايجاد الاليات اللازمة للإدارة البيئية وعند مناقشة الإدارة البيئية لل عمران الحضري يجب دراسة التحديات التي تواجه الإدارة البيئية داخل التجمعات السكانية، العناصر الواجب أخذها في الاعتبار عند وضع أطر الإدارة البيئية، كيفية تحديد الأولويات البيئية، الأدوات والآليات المستخدمة في الإدارة البيئية، ودور التخطيط في الإدارة البيئية لل عمران الحضري ، وتقتضي الدراسة اولا تحديد مفهوم الادارة البيئية .

اولا: مفهوم الإدارة البيئية

يقصد بالإدارة البيئية تبيان التكوين والعوامل المؤثرة في التجمعات الحضرية وابرار مشكلاتها الأساسية وأسباب تدهورها على المدى الطويل، وتوضيح مدى تعقد العلاقة بين كل مكونات البيئة الحضرية والتأثير المتبادل بين كل هذه المكونات. وحيث أن هدف المدن في حماية البيئة واضح نسبياً. فهو يتمحور حول تقديم هواء ومياه وفراغات معيشية صحية لمواطنيها وشبكة طرق سليمة ، وتوفير كل ذلك بالجودة التي لا تعرض صحتهم وعافيتهم للخطر في المستقبل. وهو الهدف الذي يمثل تحدي كبير لأي مدينة.¹ فإن وجود إطار ما يجمع هذه المكونات سوياً في منظومة فعالة لتحقيق هذا الهدف يمثل أمراً بديهياً. وهذا الإطار هو ما يعرف بالإدارة البيئية.

ويمكن القول أن الإدارة البيئية داخل العمران الحضري لها ثلاثة أهداف أساسية:

- **حماية صحة وسلامة الإنسان** من ملوثات البيئة المبنية، والأخطار المحتملة للبيئة الحضرية بمكوناتها الطبيعي والمبني.
- **الحفاظ على البيئة الطبيعية** من التدهور الناتج عن استهلاك البيئة المبنية لمواردها والتخلص من مخلفاتها بها.
- **تحسين البيئة المبنية** بترشيد استهلاكها للموارد الطبيعية، والتعامل مع مخلفاتها بالشكل الذي لا يلوث الوسائط الطبيعية، وحمايتها من الأخطار المحتملة للبيئة الطبيعية.

¹ بتصرف من

أولا : العوامل والمشكلات المؤثرة على البيئة الحضرية :

1_ العوامل المؤثرة على البيئة الحضرية

أ_ العوامل الاقتصادية : اختلاف نمط الحياة بين الاغنياء عن نمط الحياة في أوساط الفقراء والنمو الاقتصادي واثره على وشكل الأحياء داخل المدينة

ب_ العوامل الديمغرافية والاجتماعية : ظهور التكتلات السكانية الكبرى والمزدحمة وتأثيره البالغ على نوع الخدمات وانعكاس ذلك على البيئة

ج_ العوامل الطبيعية وموقع المدينة : من الثابت تأثير العامل الطبيعي على انماط الحياة فمدن الهضاب تختلف عن المدن في المناطق الشمالية الخصبة عن مدن الصحراء ومدن الساحل بانماط وسلوكات تؤثر وتتأثر بالبيئة مما يدل على انتشار التصنيع في الهضاب وانتشار السياحة في مدن الساحل والزراعة في مناطق الخصب وصعوبة التأقلم واتساع المدن في مدن الصحراء مقارنة بغيرها من المدن وما يعكسه ذلك على النسيج البيئي كل في مسلكه التنموي .

2_ المشكلات المؤثرة على البيئة :

أ_ مشكلات الحصول على البنية التحتية والخدمات والطرق

ب_ التلوث الناتج عن المخلفات الحضرية والنفايات

ج_ مشكلة ضعف الموارد المادية المالية اللازمة

وان خطورة هذه المشكلات تختلف من مكان لآخر ففي مدن العالم المتقدم تكون تحت السيطرة اما الدول النامية فان المشكلات تتفاقم وتحت غالبا في وقت واحد مما يولد ازمة حقيقة في ادارة البيئة الحضرية وينعكس ذلك على حياة الانسان وسكنته وصحته ويخلف بيئة غير صالحة ومتعثرة تعكس الحجم الحقيقي للمشكلات البيئية والتي تساهم فيها بشكل غير مباشر ضعف الوعي والمشاركة الشعبية والارادة السياسية بحيث يصبح المواطن يساهم بصنع تعاسته بيده في جو من اللامبالاة الشعبية والسياسية .

-ثانيا: آليات وأدوات الإدارة البيئية

أدوات وآليات الإدارة البيئية ضرورية لتحديد المشكلات البيئية الحضرية، ترتيب أولوياتها، وتوضيح الخيارات المتاحة لحلها، بالإضافة إلى مراقبة عمليات تطبيق برامج الإدارة البيئية

وهناك العديد من الأدوات والآليات المتواجدة للإدارة البيئية والتي يعود بعضها إلى أواخر الستينيات من القرن العشرين. وتختلف من حيث نطاقاتها بشكل كبير من مجرد أدوات لجمع المؤشرات والاستبيانات، إلى أدوات تحليل وقياس ومراقبة، ونهاية بآليات لتصميم وتطبيق برامج الإدارة البيئية ومراقبة نتائجها.

ويعتمد اختيار الأدوات والآليات على عدد من العوامل التي تختلف باختلاف المدينة وتضم هذه العوامل:²

• توفر جودة المعلومات القائمة عن القضايا البيئية الحضرية.

• طبيعة المشكلات التي يتم تحليلها. وموقع هذه التحليلات من إطار العملية التخطيطية.

• توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية.

• مدى الضغط على سرعة إيجاد نتائج.

وفي ما يلي نبذة سريعة عن بعض هذه الأدوات والآليات:

1_ المؤشرات الحضرية

المؤشرات الحضرية هي وسيلة للحصول على معلومات أساسية عن جودة البيئة الحضرية ومشكلاتها وأنماطها. وهي تسمح بإجراء تقييم للأوضاع القائمة، مراقبة التغير مع الزمن، والقيام بعمليات الترتيب داخل المدن وبينها. وهناك العديد من الجهود التي بذلت لتطوير مؤشرات لجودة البيئة الحضرية على المستويين الدولي والقومي.

ولعل من أشهر المؤشرات الحضرية تلك التي تم تطويرها بالتعاون بين البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للتجمعات البشرية "UNCHS"، والمؤشرات المستخدمة داخل الولايات المتحدة، وتلك المستخدمة بالصين. وتتبع كل هذه المؤشرات من سياسات: تحسين جودة الهواء والمياه، تحسين عمليات جمع المخلفات الصلبة والتخلص

² - بتصريف من_ أوجينز بريهانتي _ دعاء الشريف _ ايمن الحفناوي _ (مدخل متكامل للتدريب في مجال تقييم الأثر البيئي) معهد دراسات الاسكان والتنمية الحضرية 2004.

منها، التأكيد على الاستدامة في استخدام الموارد، تقليل آثار الكوارث الطبيعية والبشرية، وتحسين البيئة الحضرية الطبيعية والمبنية.

2_تحليل الأثر الإيكولوجي

تحليل الأثر الإيكولوجي يقوم على دراسة المساحة الفعلية من الأراضي الزراعية والغابات، ومساحات التخلص من المخلفات التي تحتاجها مدينة ما للحفاظ على جودة بيئتها الحضرية.

3_التقييم الاقتصادي

المشكلات البيئية الحضرية لها تكلفة اقتصادية حقيقية، مرتبطة عادة بانخفاض الإنتاج، الاختناقات، وزيادة احتياجات الرعاية الصحية ، ويلعب التقييم الاقتصادي دوراً هاماً في الإدارة البيئية، حيث يمكن تقييم المشكلات البيئية تبعاً لحجم تكلفتها الاقتصادية. كما يمكن استخدامها للمفاضلة بين البدائل المختلفة للتعامل مع المشكلات البيئية.

4_نظم المعلومات الجغرافية

تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والتي عادة ما تقترن بمعلومات الاستشعار عن بعد، هي أداة قوية في تحليلات البيئة الحضرية. وتتضمن قائمة التطبيقات البيئية لنظم المعلومات الجغرافية داخل المدن: تحديد مناطق الأخطار البيئية ، خرائط استخدامات الأراضي، وهي أداة مفيدة للغاية في التحليلات وفي توصيل المعلومات المرئية للعامة ومتخذي القرار على السواء، وتكوين الوعي. ولكنها تتطلب على مستوى المدن كم ضخ من المعلومات الدقيقة.

5_المراجعة البيئية

حسب تعريف وكالة حماية البيئة الأمريكية Environmental Protection Agency EPA فالمراجعة البيئية هي تقييم دوري، موضوعي، وموثق لجميع العمليات Operations داخل كيان ما مقارنة بمعايير للمراجعة. وقد

تكون معايير المراجعة إما معايير قانونية من اللوائح والتنظيمات أو معايير نابعة من معدلات الأداء البيئي المستهدفة لهذا الكيان.³

ومن المفيد النظر لعملية المراجعة على أنها نوع من الاختبارات التشخيصية Diagnostic Exam. يتم من خلالها الوصول لفهم عميق حول موقف العمليات المختلفة من المعايير المحددة. والتالي توضح ما يجب فعله للارتقاء بالعمليات إلى مستوى المعايير، ومن ثم تحسين كفاءة الأداء. ومن المفيد الاستعانة بخبراء خارجيين للقيام بعملية المراجعة البيئية، وذلك للحفاظ على الموضوعية.

6_ إدارة المخاطر البيئية

إدارة المخاطر البيئية هي آلية اتخاذ قرار، تتضمن مجموعة من الاعتبارات كتحديد المخاطرة، الجدوى التقنية، معلومات اقتصادية عن التكلفة والعوائد، المتطلبات القانونية، الاهتمامات العامة، وغيرها من العوامل ويمكن النظر لإدارة المخاطرة على أنها مجموعة من العناصر المتشابكة والمتراصة، تبدأ بتقدير المخاطرة بشكل علمي وتقني، ثم تقييم هذه المخاطرة، ونهاية بتطوير نوع من الاستجابة لهذا التقييم.⁴

7_ تقييم الأثر البيئي

تقييم الأثر البيئي هو آلية مصممة للتنبؤ بآثار المشروعات والعمليات المختلفة على البيئة وعلى صحة وسلامة الإنسان، بالإضافة إلى ترجمة هذه المعلومات في صورة مفهومة للعامة ونشرها.

وتهدف عملية تقييم الأثر البيئي إلى إدخال الاعتبارات البيئية ضمن عملية اتخاذ القرار في خطط مشروعات التنمية. ويمكن تطبيق هذه الآلية على أي نشاط للتنبؤ بآثاره البيئية ووصفها. وبشكل عام يجرى تطبيقه على الأنشطة الجديدة أو الأنشطة التي تخضع لعمليات تغيير وتعديل أو توسعة. على أنه ليست جميع الأنشطة تتطلب تقييم للأثر البيئي، ولذا يتم في البداية تحديد ما إذا كان المشروع يتطلب تقييمًا للأثر البيئي أم لا.

8_ التقييم البيئي الاستراتيجي

يمكن تعريف التقييم البيئي الاستراتيجي على أنه آلية رسمية، منهجية، شاملة لتقييم الآثار البيئية لسياسة، أو مخطط، أو برنامج، وبدائلهم المختلفة، بالإضافة إلى إعداد تقرير عن نتائج عملية التقييم ، واستخدام هذه النتائج في عملية اتخاذ القرار مع التأكيد على أهمية وجود مستوى عالي من الشفافية. وهي آلية مقارنة للغاية لتقييم الأثر البيئي، مع الاختلاف في أن تقييم الأثر البيئي يمثل نوعاً من رد الفعل لاقتراحات التنمية (المستوى المحلي)، في حين أن التقييم البيئي الاستراتيجي يقيم السياسات والخطط التي ستحدد اتجاهات التنمية فيما بعد (المستويين القومي والإقليمي)⁵

ثالثا: النتيجة في الحالة الجزائرية للإدارة البيئية :

أدى الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية التي مرت بها الجزائر في العشرين المنصرمتين الى ازمت متشعبة أدت الى تغير أنماط الحياة والشعور بالخوف مما شجع الثقافة الاستهلاكية وارتفاع معدلات الهجرة من الريف الى المدينة لاسباب أمنية وسياسية عميقة وكذلك القصور الشديد في القوانين المنظمة للعمران وغلبة التصور السياسي للحلول على حساب التخطيط العلمي والاستراتيجي مما أدى الى ازمت حادة انعكست على البيئة _ على حساب الأراضي الفلاحية واكتظاظ المدن والاختناقات المرورية وتدهور وقدم البنية التحتية كشبكات الصرف الصحي ، مما يؤدي الى ظهور بيئة غير صحية ملوثة تؤثر على مجمل الوضع العام الاقتصادي والاجتماعي والصحي والنفسي

مما يستدعي ايجاد الحلول الوقائية لمنع وقوع الكوارث البيئية ، مما يدخل في صميم دور الدولة والادارة لتحقيق هذه الغايات ومنع وقوع التلوث البيئي ، وهذا ما سنقوم بدراسته في المحور الثاني للنظر في التطور القانوني للإدارة البيئية في الجزائر ،

المحور الثاني : التطور القانوني للإدارة البيئية في الجزائر

نظرا للطابع الكارثي للإشكاليات البيئية ، وعدم قابلية استعادة الحال السابق على حالات التلوث ، ومن اثار التلوث ، فان غالبية السياسات تتجه نحو التركيز على الاليات الوقائية لحماية البيئة ، ونتيجة لذلك يحظى التدخل الوقائي الاداري بأهمية بالغة ، مما يستدعي في هذه الدراسة دراسة التنظيم الهيكلي للإدارة البيئية ، التي عرفت بدورها طابعا غير مستقر .

اولا: التنظيم الإداري المركزي لحماية البيئة في الجزائر

عرف التنظيم الاداري المركزي البيئي في الجزائر عدم استقرار وظيفي وهيكلية : حيث تناوبت في بداية الامر عدة هياكل ادارية وذلك قبل وبعد وجود قانون خاص متعلق بحماية البيئة ، فقبل صدور قانون 03_83 المتعلق بحماية البيئة ، استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 ، وكان اول جهاز اداري مركزي متخصص في حماية البيئة⁶ ، وكان ذلك تماشيا مع الاعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد في ستوكهولم 1972 ، وتميزت تركيبة اللجنة بالطابع الوزاري المشترك، حيث كان دور اللجنة مهمة الاتصال بالوزارات المعنية ، وتسهر على نشر الأخبار ، كما تتولى تأمين تنشيط وتنسيق عمالية تحضير الاجراءات والبرامج ذات الطابع الوزاري المشترك⁷ ، ومع ذلك تم الغاء اللجنة بعد سنتين دون وضع برنامج وطني لحماية البيئة .

الا انه وبصدور القانون 03_83 المتعلق بحماية البيئة ، ارتسمت ملامح سياسة وطنية للبيئة والتي ترمي الى حماية الموارد الوطنية ، واتقاء كل أشكال التلوث ، حيث تكلم هذا القانون لأول مرة على حماية الطبيعة ومواردها المختلفة مما أعطى لموضوع حماية البيئة مكانته المتميزة والإستراتيجية ، وإدراجه ضمن اولويات الادارة المركزية .

واهم ما يميز هذا التطور الحاق البيئة بوزارة الري والغابات بداية من 1977 الى غاية 1988 ، وبعد ذلك الحقت بوزارة البحث والتكنولوجيا عام 1990 ، على اعتبار الطابع العلمي والتكنولوجي لمواضيع البيئة .

ومن ثم اعيد مهمة حماية البيئة لوزارة التربية الوطنية عام 1992 ، وبعدها اعيد الحاق مهام حماية البيئة لوزارة الداخلية عام 1994 ، على اساس التواجد المستمر للوزارة الداخلية على المستوى المركزي والمحلي ، الى ان تم احداث كتابة الدولة للبيئة 1996 ، حيث تم اعتماد مخطط وطني للبيئة ، واستحداث مفتشيات البيئة على المستوى المحلي ، ومع ذلك لم نشهد استقرار لقطاع البيئة ، الاب احداث وزارة خاصة لحماية البيئة وهي وزارة تهيئة الاقليم والبيئة .

⁶ د. يوسف بن خدة _ الادارة المركزية لحماية البيئة _ جامعة وهران ص 6-10 .

⁷ -المادة 2 الفقرة 2-4 من المرسوم رقم 156_74 مؤرخ في 12 يوليو 1974 جريدة رسمية عدد 59 المؤرخة في 23 جويلية 1974 .

ويتولى وزير تهيئة الاقليم والبيئة مهمة التنسيق والاتصال بين الدوائر الوزارية المهمة بحماية البيئة ، الا أن المرسوم التنفيذي رقم 01_08 لسنة 2001 ، لم ينجح بتحديد الطابع القانوني والوظيفي الذي يربط وزارة تهيئة الاقليم والبيئة وباقي الوزارات المعنية بحماية البيئة ، فلم يعطي المرسوم سلطة الاشراف لوزارة البيئة على ملف البيئة مع باقي الوزارات الاخرى التي لها علاقة بملف البيئة ، وكذلك عدم وجود تنسيق وزارى مشترك على الاعتمادات المالية لحماية البيئة ، مما ادى الى عدم وجود استراتيجية موحدة لحماية البيئة ، مما استدعى اعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة ، والسهر على الممارسة الفعالة للسلطات العمومية في مجال حماية البيئة ، ويقدم نتائج نشاط اللجنة الى مجلس الوزراء .

كم تعززت الوظيفة الرقابية لوزارة تهيئة الاقليم والبيئة باعتماد مخابر ، ومكاتب دراسات ، ومكاتب ارشادات واسشارات وخبرات ، ووكالات علمية متخصصة ، مهمتها دراسة التنبؤات لمنع التدهور البيئي ، والتدخل في الوقت المناسب لمنع الكوارث البيئية .

الا أن ذلك عزز البيروقراطية في مجال التنمية ، وخلق نوع من التواكل من قبل الشركاء الحكوميين في موضوع حماية للبيئة ، وكأنهم غير معنيين بموضوع ومهمة حماية البيئة ، رغم طابعها الوزاري المشترك ، مما عطل الى حد ما تسير القطاعات ، وتغشي البيروقراطية في مجال حماية البيئة⁸ .

وتشتت القدرات والمهام بين القطاعات الوزارية المختلفة ، كوزارة الصناعة ووزارة الطاقة ووزارة الفلاحة ووزارة الصحة كل في نشاطه ، مما يستدعي ايجاد استراتيجية مناسبة ومنسقة بين مختلف الهياكل الوزارية ، تلبي مهمة الحفاظ وحماية البيئة .

ويعود أهم مظاهر فشل وتعثر الادارة المركزية في حماية البيئة ، الى تغليب الاعتبارات التنموية على حماية البيئة ، والقاء اللوم على ادارة التنمية ، والابقاء على الطابع الاداري المحض في الية عمل الوزارات⁹ ، وهذا ما

⁸ _د. وناس يحيى ,الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر , رسالة دكتوراه , جامعة تلمسان 2007 بتصرف

⁹ _ المرجع السابق , بتصرف ص 21_22 .

أكد الدكتور أحمد صقر بضرروة ملائمة النظام الإداري مع الواقع الاجتماعي ، وظروف البيئة السياسية والاقتصادية ، وضرورة وضوح المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة وتوحيدها¹⁰.

ثانيا : التنظيم الإداري المحلي لحماية البيئة في الجزائر

ان للادارة المحلية دور بارز في مهمة حماية البيئة ، فمقدار تحديد صلاحيات الادارة المحلية ووضوحها ، والاعتراف بدورها في ذلك ، تسهم الى جانب الادارة المركزية في وضع سياسة عامة لحماية البيئة ، الا أن واقع تطور الادارة البيئة المحلية في الجزائر يشير بقوة الى عكس ذلك ، بغموض النصوص القانونية ، وتحديد صلاحيات الادارة المحلية في هذا المجال ، في قانوني البلدية والولاية ، والذي عرف تطورا ضعيفا ، يتميز بعدم الشمولية في الحفاظ على البيئة من كل مظاهر التلوث ، الى ان أقدم المشرع في سلسلة التعديلات المتعلقة بقانوني البلدية والولاية سنة 1981 على تكريس نظام اللامركزية في تسيير حماية البيئة ، بقانون 83-03 ، وتوج الاعتراف الرسمي في دور الادارات المحلية في تسيير شؤون البيئة وحمايتها ، عند صدور قانون البلدية والولاية عام 1990¹¹ ، وانشاء المفشيات الولائية للبيئة¹² ، وقانون تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة¹³ .

الا انه وعلى الرغم من ذلك التطور في تحديد الصلاحيات المحلية في حماية البيئة ، بقيت سلطات الضبط متناثرة بين صرح عظيم من القواعد القانونية الاجرائية ، التي يصعب ضبطها وخاصة عندما نتكلم على صلاحيات رئيس البلدية والأجهزة التنفيذية الاخرى المخاطبة بهذا القانون .

كما أن عدم قدرة ضبط القرار البيئي الإداري ، وتقيدته بجملة من المبادئ¹⁴ في مجال حماية البيئة كمبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي ، ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية ، ومبدأ الاستبدال و الادماج ، ومبدأ تصحيح الأضرار البيئة عند الضرر ، ومبدأ الحيطة ، حيث تعتبر هذه المبادئ في مجملها مبهمة وصعبة

¹⁰ _ د.احمد صقر ، الادارة العامة : مدخل بيئي مقارن ، دار النهضة العربية ، بيروت الطبعة الاولى 1979 ص 49 ومايليه بتصريف .

¹¹ - مرجع سابق ، بتصريف ص 25

¹² -مرسوم تنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 جانفي 1996 والمتعلق بانشاء المفشية الولائية للبيئة ج.ر. عدد 07_1996.

¹³ _قانون رقم 01_20 مؤرخ في 12ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة .ج.ر. عدد : 77_2001

¹⁴ -المواد 2-3 من قانون 03_10 المؤرخ في 19يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج.ر. عدد: 43 .

التفسير والفهم ، مما يفتح جانب كبير من الاجتهاد تخول للسلطات المحلية سلطات تقديرية واسعة ، مما يعيدنا الى مربع البيروقراطية والتعسف وتضارب القرارات ، وعدم القدرة على مواجهة المشاكل البيئية في حينها ، وتغليب الطابع التنموي على حساب حماية البيئة .

الخاتمة :

من الواضح ان المشكلات البيئية متنوعة ومتشعبة ، وقد ساهم التطور المتطرد للتجمعات الحضرية ، واتساع رقعتها ، والنمو السريع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وأنماط ووسائل العيش ، الى بروز العديد من المشكلات ، والتي حاولت الدراسة الوقوف على أبرز عواملها وأدواتها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى بينت الدراسة المعوقات القانونية ، والتخبط الذي رافق رسم ملامح إدارة بيئية على المستوى الهيكلي والتنظيمي في الجزائر، والذي يؤثر بحق على سلامة العيش في مدننا ، وهو الملموس في العمليات التي ترافق توسع المدن ، وضعف الخدمات ، والتهئية العمرانية من شبكات الصرف الصحي وشبكة الطرقات ، على الرغم من وجود الإرادة السياسية والتي نعوز نعثرها الى ضعف التخطيط والتنسيق بين مختلف الهياكل الادارية المعنية بتهيئة الاقليم والحفاظ على البيئة ، بالإضافة الى العلة العظيمة والمتمثلة بالبيروقراطية ، وعدم القدرة على اتخاذ القرار الذي يصب في مصلحة البيئة لاصطدامه مع مقتضيات التنمية ، وذلك لعدم وضوح الصلاحيات وصعوبة الاجراءات المتعلقة بسلامة البيئة .

فاصبح لا بد من التركيز على ضرورة المشاركة الشعبية ، ونشر الوعي بين كافة شرائح المجتمع لطبيعة المشكلات البيئية الحضرية ، وخطورتها على جودة الحياة ، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية ، لتشكيل قوة ضاغطة على الحكومة ، للتحرك نحو حل المشكلات البيئية الحضرية ، والعمل على التكوين اللازم في المجال البيئي للمسؤول الاداري ، وتشجيع البحث العلمي والإحصائي في هذا المجال .

قائمة المصادر و المراجع

المصادر

- قانون 10_03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ج.ر. عدد: 43 .
- _ قانون رقم 20_01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة .ج.ر. عدد : 77_2001
- _ مرسوم تنفيذي رقم 96-60 مؤرخ في 27 جانفي 1996 والمتعلق بانشاء المفشية الولائية للبيئة ج.ر, عدد 07_1996.
- _ المرسوم رقم 74_156 مؤرخ في 12 يوليو 1974 جريدة رسمية عدد 59 المؤرخة في 23 جويلية 1974 .

المراجع العربية

- _ أوجنيز بريلهانتي & دعاء الشريف & أيمن الحفناوي، "مدخل متكامل إلى التدريب في مجال تقييم الأثر البيئي"، معهد دراسات الإسكان والتنمية الحضرية HIS، 2004.
- _ محمد عبد الباقي محمد ابراهيم _ م. عبد المنعم احمد الفقي ، الادارة البيئية لل عمران الحضري ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، قسم التخطيط العمراني ، مصر .
- _ د.احمد صقر ، الادارة العامة : مدخل بيئي مقارن ، دار النهضة العربية ، بيروت الطبعة الاولى 1979 .
- _ د. وناس يحيى ،الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان 2007 الجزائر.
- _ د. يوسف بن خدة ،الادارة المركزية لحماية البيئة ،جامعة وهران ، الجزائر .

المراجع باللغة الاجنبية

- United States Environmental Protection Agency "The Small Business Source Book on Environmental Auditing" EPA 2000